

كلمة المملكة العربية السعودية  
في الدورة (٦٨) للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)

يلقيها

وزير الطاقة  
صاحب السمو الملكي الأمير  
عبدالعزیز بن سلمان بن عبدالعزيز

مدينة فيينا - جمهورية النمسا

١٦-٢٠/٩/٢٠٢٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس المؤتمر العام،

سعادة السيد/ رافائيل غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية،

أصحاب المعالي والسعادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

بداية، أهنيئ سعادة السفير على تولي رئاسة الدورة الثامنة والستين للمؤتمر العام، متمنياً له التوفيق في قيادة أعمال هذه الدورة، ويأتي انعقاد هذا المؤتمر تأكيداً على الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز التعاون الدولي لتسخير الطاقة الذرية في خدمة التنمية والسلام العالمي، وأنا على ثقة بأن تعاوننا سيثمر عن تحقيق الأهداف المرجوة من هذا المؤتمر.

السيد الرئيس

أنقل إليكم تقدير المملكة العربية السعودية للجهود القيمة التي تقوم بها الوكالة بقيادة مديرها العام السيد/ رافائيل غروسي في تطوير قدرات الوكالة التقنية، وإطلاق المبادرات المتميزة، مما يعزز دورها في تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء، لبناء برامجها الخاصة، وتطوير القدرات البشرية في مجال التقنية النووية ومجالاتها الرقابية.

ولأهمية دور الطاقة النووية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تتجه المملكة نحو الاستفادة من الطاقة النووية وتطبيقاتها الإشعاعية للأغراض السلمية، وتواصل تنفيذ مشروعها الوطني للطاقة النووية بجميع مكوناته، ومن ذلك مشروع بناء أول محطة

للطاقة النووية في المملكة؛ للإسهام في تشكيل مزيج الطاقة الوطني، وتحقيق التنمية الوطنية المستدامة، وفقاً للمتطلبات الوطنية وفي إطار الالتزامات الدولية. ولتحقيق ذلك، استكملت المملكة العربية السعودية مقومات الاستعداد الإداري الأساسية المتعلقة بالعمل الرقابي النووي، ومتطلبات تحقيق الالتزامات في اتفاق الضمانات الشاملة، وتقدمت إلى الوكالة في يوليو ٢٠٢٤م بطلب إيقاف بروتوكول الكميات الصغيرة والتحول إلى التطبيق الكامل لاتفاق الضمانات، ونعمل حالياً مع الوكالة على الانتهاء من الإجراءات الفرعية للإيقاف الفعلي لبروتوكول الكميات الصغيرة بنهاية شهر ديسمبر من هذا العام ٢٠٢٤م، وفي هذا الشأن، تؤكد المملكة استمرارها بالالتزام بالمتطلبات الدولية الملزمة قانوناً ذات العلاقة بمشروعها الوطني للطاقة النووية، كما أن أنظمة المملكة الوطنية وبنيتها المؤسسية تحقق متطلبات الرقابة على المواد النووية والتقنية ومراقبة الصادرات بما يتوافق مع التزاماتها وفي دورها الهام في المنظومة الدولية لمنع الانتشار. وأتقدم هنا بالشكر لمدير عام الوكالة ونائبه لإدارة الضمانات على الجهود التي أسهمت في وصول المملكة العربية السعودية إلى هذا المستوى.

السيد الرئيس

في إطار اهتمام المملكة العربية السعودية بالاستعداد للطوارئ النووية والإشعاعية وتعزيز القدرة على مواجهتها، وإدراكاً للدور الأصيل للوكالة في هذا المجال الحساس والحيوي؛ عازمت المملكة العربية السعودية على استضافة مؤتمر دولي للطوارئ النووية تنظمه الوكالة في نهاية عام (٢٠٢٥م) في العاصمة الرياض، وتطلعها إلى تعاون الدول في إنجاح هذا المؤتمر، ليقدم إضافة نوعية في تكامل الجهود العالمية الساعية

إلى مواجهة الطوارئ النووية والإشعاعية، امتدادًا لجهود الوكالة ومركزها الدولي للحوادث والطوارئ.

وتجدر الإشارة إلى مشاركة المملكة في تعزيز قدرات الرصد الإشعاعي والإنذار المبكر عن الحوادث النووية في هذا المركز الدولي، من خلال إتاحة الفرصة للاستفادة من القدرات الوطنية التي تمتلكها في منظومة الرصد الإشعاعي والإنذار المبكر الدولية، كما تسعد المملكة بإتاحة الاستفادة من قدراتها للوكالة والمركز الدولي للحوادث والطوارئ في جوانب أخرى، تشمل التنبؤ بالتداعيات البيئية للحوادث النووية والإشعاعية.

السيد الرئيس

في إطار تنمية جهود المملكة العربية السعودية في التعاون مع الوكالة، أودعت المملكة في السابع من شهر أغسطس من هذا العام صك انضمامها لاتفاقية امتيازات وحصانات الوكالة. وفي هذا الصدد، تلتزم المملكة بعدد من الوثائق الدولية ذات العلاقة بالمجالات النووية، بما في ذلك المتعلقة بالأمن والأمان والضمانات النووية. كما تتعاون المملكة مع الوكالة لاستضافة ورشة عمل للتعريف بالاتفاقية المشتركة بشأن أمن التصرف في الوقود المستهلك وإدارة النفايات المشعة، التي ستتم دعوة الدول غير الأعضاء في الاتفاقية إليها؛ لتعزيز الجهود الدولية الساعية إلى عالمية هذه الاتفاقية.

السيد الرئيس

لقد استفادت المملكة العربية السعودية من بعثة الوكالة للمراجعة الرقابية المتكاملة التي أتمت مهمتها في أكتوبر من عام (٢٠٢٣م)، وأسهمت بشكل فاعل في تقييم جهود الرقابة النووية الوطنية، وتقييم تكامل العمل الرقابي النووي الوطني بصورة شاملة.

وقد أشادت البعثة بتقيد المملكة بمعايير الأمان الإشعاعي، ونوهت بتطور إطارها الرقابي النووي والإشعاعي، والتزامها بمواصلة تطوير الممارسات وفقاً لأفضل المعايير الدولية. وأتقدم هنا بالشكر للوكالة ومديرها العام على تقديم هذه الخدمات المميزة، التي تؤكد بصورة عملية الدور الحيوي والمهم الذي تنهض به الوكالة.

السيد الرئيس

تؤكد المملكة العربية السعودية أهمية منظومة الأمان والأمان النوويين، وأن مسؤولية الحفاظ على هذه المنظومة داخل أي دولة تقع بشكل كامل على عاتق الدولة وفقاً لمتطلباتها الوطنية والتزاماتها الدولية. وفي هذا السياق، يسرنا رؤية ثمرات مبادرة تأسيس مركز التدريب الدولي للأمن النووي التابع للوكالة في سايبيرسدورف الذي كانت المملكة المساهم الأكبر في تأسيسه ودعمه مادياً، وأثره الملموس في تعزيز القدرات الوطنية للدول الأعضاء والمنظومة العالمية للأمن النووي.

السيد الرئيس

أصحاب المعالي والسعادة

أشكر لكم حسن استماعكم، وآمل أن تُكَلَّل أعمال هذا المؤتمر بالتوفيق والنجاح. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.